

تقرير المراجعة الوطنية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية

دمشق 2023

تقرير المراجعة الوطنية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية

تقديم

شهد المجتمع السوري، دينامية غير مسبوقة على العديد من المستويات، الديمغرافية منها والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية. سواء الناجمة عن السياق الطبيعي لمسارات التنمية والتحول الديموغرافي التي بدأت خلال سنوات ما قبل الحرب الإرهابية على سورية وكانت تهيئ لانفتاح النافذة الديموغرافية، أو تلك الناجمة عن مفرزات الحرب الإرهابية متعددة المجالات والأوجه (الإيجابية والسلبية) وقد أفرز هذا الوضع تحديات مختلفة ومتعددة الأبعاد تواجهها اليوم كل الفئات السكانية والمؤسسات الوطنية في معرض محاولتها تجاوز آثار الحرب الإرهابية على سورية.

وتولي الجمهورية العربية السورية اهتماماً خاصاً بالملف السكاني ويتجلى في محاور عديدة، فقد صادقت ووقعت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتزمت بالعمل على تحقيق توصيات المؤتمرات الدولية للسكان التي تحمي حقوق الإنسان، وشهدت سورية مؤخراً عملية تطوير وتحديث لتشريعاتها الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في ارتقاء مختلف مناحي الحياة لجميع فئات المجتمع، كما تعمل الحكومة السورية ممثلة بالهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بوصفها الأمانة الفنية للجنة الوطنية للسكان التي يرأسها السيد رئيس مجلس الوزراء وبالتشاركية مع الوزارات والجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية للسكان على إعداد مشروع السياسة الوطنية للسكان وترجمته الى خطط عمل تنفيذية على المستوى القطاعي والمحلي.

تتقدّم الجمهورية العربية السورية بتقريرها "المراجعة الوطنية السادسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية" انطلاقةً من التزامها بتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام 1994، والتزاماتها في قمة نيروبي للسكان والتنمية في نيروبي عام 2019، وترى الحكومة السورية في هذه الالتزامات إطاراً مساعداً ومرناً لتوجيه الخطط الوطنية وتحسين تخطيط البرامج للتعامل مع قضايا السكان.

جرى إعداد هذا التقرير من قبل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بوصفها الهيكل المؤسسي والآلية الوطنية لإعداد مثل هذه التقارير، وجرى لهذا الغرض العمل الجاد مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي، والتشارك مع الوزارات المعنية بمحاور عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإعلام، المكتب المركزي للإحصاء، الاتحاد الوطني لطلبة سورية)، وقد اجتهد الفريق الفني العامل على إنجاز هذا التقرير في الالتزام بالمبادئ الموجهة لإعداد التقارير الوطنية التي اقترحتها الإسكوا، مع تكييفها مع متطلبات سياق المسألة السكانية في سورية.

رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

م. سمر السباعي

المقدمة

شهد المجتمع السوري خلال العقود الماضية تطورات ديموغرافية هامة، نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان وتبدلات في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية، حيث شكلت الزيادة السريعة والمطرودة في حجم السكان، والتغيرات المستمرة في التوزيع الجغرافي للسكان، عبئاً كبيراً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ومن المعلوم أن هذه الزيادة تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستوى الخصوبة، التي جعلت عدد سكان سورية في عام 2011 يعادل خمسة أمثال حجمهم عام (1960).

وحيث أن عمليات التنمية بجوانبها التوسعية كانت من جهة بحاجة، ومن جهة أخرى قادرة في بداياتها على استيعاب أو امتصاص الزيادة السكانية المتنامية، فلم يُنظر للنمو السكاني السريع في سورية خلال الربع الثالث من القرن الماضي على أنه مشكلة مجتمعية أو تحدياً تنموياً يستلزم اتباع سياسة سكانية لضبطه أو التأثير في وتيرته، إلا أن وصول معدل النمو السكاني في سورية خلال الفترة (1960-1980) إلى ذروته (3.3%)، واستشعار ضغط الزيادة السريعة والمطرودة في حجم السكان على معدلات التنمية وعدم قدرتها على مجاراته، مع ما رافق ذلك من ضغوط إضافية نتيجة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية خلال تلك الفترة، أحدث خللاً جوهرياً في العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية في سورية الأمر الذي يتطلب الإسراع في انتهاج سياسة سكانية ذات برامج تدخلية تحقق التوازن بين طرفي المعادلة.

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي جرت عدة محاولات لإنجاز مشروع السياسة السكانية الوطنية ووضع التنفيذ كان آخرها المشروع الذي كان من المفترض البدء بتنفيذ مرحلته الأولى خلال الفترة (2011-2015)، ولم يُكتب لأي من هذه المحاولات الوصول إلى النهايات المأمولة منها لأسباب عديدة من بينها حدوث تبدلات مستمرة في أعضاء اللجان الفرعية للسكان في المحافظات وبالتالي حدوث انقطاع وعدم مُراكمة الخبرات في القطاعات الأخرى التي يتقاطع عملها مع قطاع السكان.

يشكل حجم السكان في سورية حوالي خمسة أمثاله في عام (1960)، والاتجاه العام للزيادة السنوية في حجم السكان هو في تصاعد وتنامي مستمر. وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء قدر عدد السكان في منتصف عام 2010 بنحو 20.6/ مليون نسمة، وكان من المتوقع ان يصل عدد السكان لولا الحرب الإرهابية على سورية لنحو 26.3/ مليون نسمة في منتصف عام 2020، وبحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء يبلغ عدد السكان المقيمين في سورية منتصف عام (2019) نحو (22.1) مليون نسمة. ووفق السيناريو النمطي (مع افتراض عدم تعرض سورية للحرب الإرهابية عليهما) كان من المقدر ان يبلغ عدد السكان في العام 2020 نحو (26.3) مليون نسمة، في حين قدر عدد السكان وفقاً لسيناريو الحرب الإرهابية على سورية في العام 2020 بنحو (22.5) مليون نسمة.

هذا التراجع في حجم السكان الأتي لا يؤشر إلى تراجع الزخم (الدفع) السكاني للسكان السوريين، إذ ما زال متوسط الزيادة السنوية للسكان في تصاعد مستمر. وتقلص حجم السكان الحالي داخل سورية، مقارنة بحجمهم المقدر الاستمراري بافتراض عدم تعرض سورية لهذه الحرب الإرهابية، يعود للحركة السكانية (الهجرة واللجوء) غير الاعتيادية خلال هذه الفترة.

في عام 2010 شكل السكان الذين يعيشون في الحضر نحو (55.8%) مقابل نحو (44.2%) من السكان يعيشون في الريف. وانخفضت نسبة التحضر لتصل إلى 52% في عام 2014، وإلى (49.1%) في عام 2018. بلغ معدل الجنس عند الولادة (103.7) لعام 2010، ومن ثم انخفض إلى (102.7) عام 2018 بحسب بيانات المسح الديموغرافي 2018. في حين بلغ معدل الجنس في المجتمع لكل الفئات العمرية نحو (94) مما يشير إلى تناقص نسبي للذكور مقابل الإناث، وهو ليس بالمستوى المتداول والمبالغ فيه. بلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية في 5.5/ أفراد عام 2010، وقد انخفض بشكل طفيف ليصل إلى 4.7/ أفراد بحسب بيانات المسح الديموغرافي عام 2018، ويظهر التركيب العمري للسكان أن ما نسبته 33.2% من إجمالي السكان هم ضمن الشريحة العمرية أقل من 15 سنة في حين استحوذت نسبة الأفراد في عداد القوى البشرية 15 – 64 سنة على نحو 61.5% كما بلغت نسبة كبار السن 5.3%.

وعلى الرغم من الجهود الاستثنائية التي تُبذل لتجاوز تداعيات الحرب الإرهابية على سورية والحد من أثارها على الصحة العامة، وصحة الأمهات والأطفال على وجه الخصوص، إلا أنه من الواضح أن هذه الحرب قد أهدرت جهداً مبدولاً استغرق عدة عقود للوصول بالمؤشرات الديموغرافية-الحيوية إلى ذلك المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، إذ تشير بيانات المسح الديموغرافي 2018 إلى ارتفاع معدل الوفيات الخام (4) بالألف، ومعدل وفيات الأطفال الرضع من 17,9 بالألف عام 2010 لنحو أكثر من (18.7) بالألف عام 2019، وارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من 21.4 بالألف لتصل إلى ما يقارب (23.7) بالألف، ومعدل وفيات الأمهات من 52 إلى حوالي (60) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية خلال نفس الفترة السابقة.

السكان والتخطيط الاستراتيجي

تلحظ خطط التنمية الوطنية والإقليمية البعد السكاني، حيث ركزت خطة التنمية الوطنية الحالية والمتمثلة بالبرنامج الوطني التنموي لسورية بعد الحرب- الخطة الاستراتيجية سورية 2030، على البعد السكاني وذلك من خلال رؤية البرنامج وأهدافه الاستراتيجية وسياساته وبرامجه وضمن محاوره ومراحل تنفيذه، إذ يسعى محور التنمية الاجتماعية والإنسانية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتضمنة:

بناء مجتمع متوازن ديموغرافياً، وتوفير الحياة الصحية، ومشاركة مجتمعية معرفية فاعلة في التنمية، وبناء منظومة حماية اجتماعية متكاملة، وبناء بيئة حاضنة آمنة لحماية ونماء الأطفال، وضمان المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع القطاعات والفئات في عملية التنمية.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للمحور بـ:

- بناء منظومة تعليمية وبحثية وثقافية ومعاصرة ومتجددة تسهم في تطوير المجتمع المحافظ على هويته وثقافته الأصيلة والمنفتح على الثقافات الأخرى، والمعتمد على المعرفة مصدراً أساسياً للتنمية المستدامة والازدهار.
- إيجاد مجتمع سوري أساسه الأسرة المتماسكة، أفراده ممكنون ومنتجون، يتمتعون بمستوى معيشي كريم، وبشبكة حماية اجتماعية كفؤة، فيه قطاع أهلي وواع وفاعل، وتتكامل فيه الأدوار لتحقيق التنمية الشاملة القائمة على أسس التشاركية والعدالة الاجتماعية.
- مجتمع متوازن ديموغرافياً، يتمتع سكانه بمستوى صحي وخصائص نوعية متميزة، وموزعون توزيعاً متوازناً بين المحافظات.

وتعد الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وفق قانون إحداثها رقم 6 لعام 2014، ووفق مهام عملها كأمانة فنية تنفيذية للجنة الوطنية للسكان التي يرأسها السيد رئيس مجلس الوزراء هي الجهة مركزية المسؤولة عن التخطيط السكاني والإشراف على تنفيذ وتقييم البرامج السكانية. وكون المسألة السكانية قضية عابرة للقطاعات تتداخل مكوناتها في صلب عمل عدد من الوزارات والجهات الحكومية والأهلية، تعد اللجنة الوطنية للسكان التي يرأسها السيد رئيس مجلس الوزراء وتضم في عضويتها عدد من الوزارات والجهات المعنية، بالإضافة الى اللجان الفرعية للسكان والتي يرأسها السادة المحافظون آليات الربط والتنسيق، حيث جرى تسمية ضابط ارتباط ضمن كل وزارة وضمن كل محافظة مسؤول أمام الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان عن التنسيق بين هذه الجهات والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان.

وفي خطوة توسعية تقوم الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بتأسيس مكاتب للهيئة في المحافظات تتولى ضمن مهامها التنسيق لعمل الهيئة على القضايا السكانية، وفق ما ينص عليه قانون إحداث الهيئة.

السياسة الوطنية للسكان:

في مطلع العام 2011 تم اعتماد مشروع السياسة السكانية في سورية، وتم وضع برامج وخطط تنفيذية على المستوى القطاعي وعلى المستوى المحلي، وبسبب ظروف الحرب الإرهابية على سورية تعثر البدء بتنفيذه واقتصر التنفيذ على بعض البرامج الاستهدافية الخاصة بتمكين النساء والشباب في بعض المناطق المستقرة، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية عبر دعم وزارة الصحة بعربات متنقلة لتقديم الخدمة، وتعمل الهيئة السورية حالياً على تحديث وثائق السياسة السكانية على المستوى المحلي بحيث تراعي خصوصية كل محافظة من حيث التحديات والأولويات السكانية واحتياجات الفئات السكانية. وتم ادراج مشروع السياسة السكانية ضمن مشاريع برنامج سورية ما بعد الحرب حيث تضمن محور التنمية الاجتماعية والإنسانية على

ثلاث مكونات وهي سياسات التعليم والتكوين الثقافي، وسياسات الحماية الاجتماعية، وسياسات السكان والصحة، كذلك تضمن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في سورية محوراً خاصاً بالبعد الديموغرافي وترباطاته مع التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الخمسة في سورية.

حيث ركزت السياسات على قضايا الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر تأثراً بالحرب الإرهابية على سورية (المعوقون، الأطفال، النساء، الأيتام، المشردون، ...)، بالإضافة إلى اعتماد برامج وإجراءات بهدف إدماج العائدين إلى حضن الوطن في إطار المصالحات الوطنية، ودعم عودة اللاجئين والنازحين داخلياً، من خلال توفير سبل ومقومات العودة الكريمة. كما تمثلت سياسات الحماية الاجتماعية ضمن ثلاثة مكونات تعلقت بسوق العمل وسياسات التشغيل والبطالة واستغلال فرص العمل، وسياسات الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي؛ وسياسات الدعم والاحتياجات الإنسانية كجزء من شبكات الأمان الاجتماعي والحماية المجتمعية من كل المخاطر إضافة إلى الرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

وببقى العمل على تحقيق تقدم ملموس في التنمية السكانية مرهون بتوفر الموارد المالية والبشرية حيث تأثرت الموارد المالية العامة التي تستخدمها الحكومة في تمويل التنمية بشكل كبير خلال سنوات الحرب الإرهابية على سورية وفي ضوء توزيع هذه الموارد على أولويات التنمية تأثرت الموارد المخصصة لتخطيط التنمية بشكل عام، والتنمية السكانية بشكل خاص، فعلى سبيل المثال يحتاج تخطيط أي قضية سكانية إلى بيانات ومؤشرات يعتمد إنتاجها على توفر الموارد المالية (التعداد العام للسكان والمساكن)، كما وتعاني الجمهورية العربية السورية منذ سنوات من حصار تكنولوجي يعيقها في استخدام برمجيات العمل التخطيطي وتعاني من صعوبات كثيرة في توفير التجهيزات اللازمة لإدماج القضايا السكانية في خطط التنمية. وتعتبر قضية الموارد البشرية في سورية إشكالية كبيرة في ظل هجرة الكفاءات والكوادر جراء ممارسات التنظيمات الإرهابية والآثار الكارثية للتدابير الانفرادية القسرية ضد الشعب السوري، إضافة إلى ضعف التدريب وبناء القدرات المخصص لتخطيط القضايا السكانية.

وعلى الرغم من شح الموارد فقد عملت الحكومة السورية على إجراء عدد من المسوح التخصصية بالتعاون مع المنظمات الدولية التي وفرت بعض الموارد المحدودة لهذا الغرض، كان أبرزها المسح الديموغرافي متعدد الأغراض وشمل المحافظات التي يمكن الوصول إليها، مسح الأمن الغذائي الأسري مسح القوة العاملة 2019، مسح أسباب وفيات الأطفال - وزارة الصحة 2019، مسح الحالة التغذوية للأطفال، مسح تقييم مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الشخصية في مرافق الرعاية الصحية 2022.

- التغييرات الجذرية والاتجاهات الديموغرافية الناشئة التي برزت في المجال السكاني

نتيجة انعكاسات الحرب الإرهابية على سورية منذ العام 2011 برزت العديد من التغييرات الجذرية في المسألة السكانية أبرزها

- خلل وتشوه في التوزيع الجغرافي بين المحافظات نتيجة النزوح الداخلي إلى المناطق المستقرة.

- خلل في مضع الأعمار بالنسبة لفئات الشابة

- ارتفاع معدلات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية واللجوء

- بروز ظواهر اجتماعية كانت آيلة للاندثار (زواج مبكر، تسرب من التعليم، عمل الأطفال، تجنيد التنظيمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية للأطفال)
 - ضياع فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية
 - ارتفاع نسب الإعاقة العمرية وخاصة لكبار السن.
 - نكوص في مؤشرات الوفيات للأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات ووفيات الأمهات.
 - كما تسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية الواسعة النطاق على حياة السكان ورفاههم وذلك من خلال مقاومة ضعف بعض الفئات السكانية الأكثر تعرضاً للمخاطر (المهجرين داخليا، والفقراء - خاصة النساء والشباب منهم- والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن). كما عطّلت الجائحة التعليم والعمل وأثقلت كاهل الجهاز الصحي وأثّرت على عوامل الإنتاج مهدّدةً بالتالي الأمن الغذائي ووصول السكان الى الخدمات الأساسية.
- كل هذه التغيرات الديموغرافية أثرت بشكل كبير على أهداف التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال الحراك السكاني رفع من معدلات التسرب من التعليم (الهدف الرابع)، وشكل ضغوطاً للخدمات والبنى التحتية (الأهداف السادس والسابع والحادي عشر) ورفع من معدل البطالة وخاصة الإناث والشباب (الهدف الثامن).
- وبرزت نتيجة الحرب على سورية والتدابير الانفرادية القسرية ضد الشعب السوري مجموعة من التحديات من أبرزها:
- خشية تحول النزوح السكاني الى انزياحات دائمة.
 - نقص في الكوادر ذات الكفاءة في التخطيط والإدماج والمتابعة لقضايا السكان والتنمية، وكذلك هجرة الكوادر الطبية والصحية المدربة.
 - نقص التمويل والمساعدات المخصصة لدعم قضايا السكان والتنمية. وعلى وجه الخصوص دعم قواعد المعلومات السكانية التنموية.
 - تدني الخصائص النوعية للسكان (التعليم: انخفاض نسبة القيد في كافة مراحل التعليم، الصحة: ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات، قوة العمل: زيادة معدلات البطالة وعلى وجه الخصوص بطالة الشباب، معدلات مشاركة اقتصادية منخفضة للإناث).
 - تأثير الثقافة المجتمعية المعيقة لعمل ومشاركة المرأة والبيئة المولدة للزواج المبكر كاستراتيجية تأقلم سلبية.
 - ظروف عدم الاستقرار وتغير المعطيات والبيانات باستمرار وفقا لتغير حالة الاستقرار.
 - اتجاهات عودة المهجرين واللاجئين
 - استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي
 - ارتفاع معدلات البطالة.

ومؤخرا تعرضت عدد من المحافظات السورية (اللاذقية، حلب، حماه، ادلب) لكوارث طبيعية (الزلازل)، مما فاقم من معدلات الوفيات الخام وفقد المواطنين للمنازل والموارد الاقتصادية والمرافق الخدمية، وتبرز الحاجة الماسة اليوم لتقديم حزمة من التدخلات ذات الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للاستجابة السريعة على مستوى المحافظات المنكوبة.

استنادا الى ماسبق من مشاكل سكانية وتحديات فقد تم تحديد أبرز الأولويات في مجال السكان والتنمية تتمثل بـ:

- الاستمرار بالعمل الجاد المستجيب لعودة السكان واستقرارهم في أماكن أقامتهم المعتادة قبل الحرب الإرهابية على سورية، بهدف استدامة التجمعات السكنية والحفاظ على نسيجها الاجتماعي المتنوع والتي تشمل جميع الشرائح السكانية على كامل الجغرافية السورية.
- تلبية احتياجات كافة الشرائح والاهتمام بشكل خاص بحماية النساء والأطفال وكبار السن، ضمن رؤية تنموية تستند الى ما تحقق قبل الحرب الإرهابية على سورية من إنجازات تنموية وردم الفجوات التي حدثت خلالها تشارك فيها المؤسسات الحكومية والأهلية قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الشباب في صياغة السياسات وتنفيذها بما فيها الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق للشباب وتوفير البيانات اللازمة حسب النوع والجنس.
- إيلاء الأولوية لتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية مع التركيز على خدمات برامج الصحة الإنجابية واللقاح.
- تقديم خدمات الحماية وخاصة للنساء المعنفات ضمن الأسرة والمجتمع.
- تبرز الحاجة الماسة اليوم لتقديم حزمة من التدخلات ذات الأبعاد الإنسانية والصحية والاقتصادية والاجتماعية للاستجابة السريعة على مستوى المحافظات المنكوبة.
- إعادة تأهيل سبل العيش وخلق فرص عمل مستدام
- رفع الإتحاف بالتعليم وتحقيقي شمولية التعليم الأساسي
- التحضير لإجراء تعداد عام للسكان والمساكن.
- توفير قاعدة معلومات سكانية تنموية محدثة وموثوقة بهدف المتابعة والرصد لتحقيق الأولويات الوطنية والدولية في مجال التنمية المستدامة وترابطاتها مع توصيات مؤتمر القاهرة.

الكرامة والمساواة

صادقت الجمهورية العربية السورية ووقعت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية قبل العام 2018 وتعمل على تحقيق توصيات المؤتمرات الدولية للسكان التي تحمي حقوق الإنسان. وكان آخرها التعهد بالإيفاء بالتزامات قمة نيروبي للسكان والتنمية 2019.

وتقدم سورية تقارير طوعية دورية حول حقوق الإنسان تتضمن التقدم المحرز في مجالات التمكين وحقوق الإنسان واهم الإجراءات والتدخلات التي تتبناها وتنفذها.

القوانين والتشريعات:

شهدت سورية مؤخراً عملية تطوير وتحديث لتشريعاتها الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في ارتقاء مختلف مناحي الحياة لجميع فئات المجتمع، حيث:

- صدر القانون رقم 24 لعام 2018 / القاضي بتعديل بعض مواد قانون العقوبات والمتعلقة بإبرام عقود الزواج خارج المحاكم المختصة من خلال تشديد العقوبات لكل من يعقد زواج قاصر خارج المحكمة.

- صدر القانون رقم 4 لعام 2019 المتضمن تعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية: طرأت تعديلات بارزة لصالح المرأة شملت قضايا ذات صلة بالزواج والطلاق والحضانة،

-صدر القانون رقم 20 لعام 2019 المتضمن تعديل بعض المواد من قانون الأحوال الشخصية السوري. "رفع سن الزواج للشباب والشابة حتى إكمال سن (18) سنة"

- القانون رقم/13/ ل عام 2021 قانون الأحوال المدنية الجديد

- القانون 21 لعام 2021، والذي يهدف إلى تعزيز دور الدولة بمختلف مؤسساتها العامة والخاصة في حماية الطفل ورعايته وتأمين التنشئة والنماء والتأهيل العلمي والثقافي والنفسي والاجتماعي، لبناء شخصيته، بما يمكنه من الإسهام في مجالات التنمية كافة

القانون رقم/20/ ل عام 2022 الخاص بتنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية.

المرسوم التشريعي 17 لعام 2022: تعديل المادة 28 من قانون الأحوال المدنية (إذا ثبت بوثائق رسمية بنوة المولود غير الشرعي لوالدته يسجل في سجل الولادة مباشرة).

- المرسوم التشريعي رقم 2 للعام 2023 الخاص برعاية وتنظيم شؤون الأطفال مجهولي وههدف المرسوم الى تحديد واجبات ومسؤوليات الدولة والمجتمع تجاه هذه الشريحة من الأطفال، وذلك من خلال ضمان تمتعهم بجميع الحقوق والحريات دون التمييز عن أقرانهم،

سياسات وطنية لمكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي:

تعمل سورية حالياً على اعتماد منظومة حماية اجتماعية متكاملة إذ نصت الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الوطني التنموي لسورية فيما بعد الحرب على أن يتمتع السوريون بنظام رعاية اجتماعية شامل يوفر معيشة كريمة وأمنه اليوم وفي المستقبل وينسجم مع أعلى المعايير الدولية للحد من الفقر والهشاشة، عن طريق تحقيق سوق عمل فعال، والحد من تعرض المواطنين للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، كالبطالة والتمهيش والمرض والإعاقة والاحتياجات الخاصة والانحرافات السلوكية والتقدم في السن، وبناء قدراتهم لمواجهةها. وتراعي سياسة الدولة في مجال مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي ان تطبق البرامج في كافة المحافظات والمناطق على حد سواء. ونورد فيما يلي بعض الأمثلة عن السياسات والبرامج للتمكين والحد من الفقر:

- الاستهداف المباشر عن طريق تحديد الفئات المشمولة بالمساعدات الإنسانية المباشرة (توفير المواد الغذائية والرعاية الصحية) مثل الأسر المهجرة والإناث الفقيرات
- استمرت الدولة بسياسة مجانية التعليم في جميع مراحلها حتى الدراسات العليا والزامية حتى مرحلة التعليم الأساسي.

- برنامج التغذية المدرسية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي للمدارس في المناطق الأكثر احتياجاً.
- الاستمرار في تحمل كافة النفقات العلاجية للأمراض المزمنة والمستعصية لكافة المواطنين السوريين، ضمن المراكز الصحية الحكومية والمشافي وتقديم خدمات الطبابة المجانية وأحياناً برسوم رمزية ضمن المراكز والمشافي الحكومية.
- الاستمرار بتقديم الدعم للعديد من المواد الغذائية وعلى رأسها دعم أسعار الخبز والمشتقات النفطية ودعم الكهرباء(حوامل الطاقة).
- إصلاح وتفعيل عمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية: يعتبر الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية هو النموذج الأبرز لشبكات الأمان الاجتماعي على المستوى الوطني كونه يحكم أهدافه والغاية من تأسيسه يعتبر أحد أدوات توجيه الدعم لمستحقيه وتعزيز قدرتهم على مواجهة آثار التغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على واقعهم المعيشي، حيث تم إقرار العديد من البرامج الاستهدافية لتحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من الحرب الإرهابية على سورية ومن أهم هذه البرامج (برنامج تمكين الريف السوري، تمكين النساء الريفيات، برنامج دعم وتمكين المسرحيين من خدمة العلم، برنامج منح تعويض لجرحى قوات الدفاع الشعبي بنسب عجز 70-79% وبنسب 40-69%).

ويحول دون الاستفادة الكاملة من سياسات وبرامج التمكين الاقتصادي جملة من التحديات أو المعوقات أبرزها:

- الحرب الإرهابية على سورية وما نتج عنها من صعوبات اقتصادية واجتماعية ساهمت في زيادة معدلات الأسر غير الآمنة غذائياً.
- التدابير الانفرادية القسرية ضد الشعب السوري والتي تضغط على الاقتصاد السوري بكافة مجالاته وساهمت بزيادة معدلات الفقر وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم مما أثر على استمرارية تنفيذ البرامج الحماية الاجتماعية (لاسيما في تمويل برامج معونات نقدية استهدافية للفئات الهشة من كبار السن وذوي الإعاقة والأسر الأكثر هشاشة).
- سرقة الثروات والموارد الوطنية من قبل القوات الامريكية والتركية المتواجدة بشكل غير شرعي، وقيام القوات التركية بقطع المياه عن محافظة الحسكة وتخفيض كميات المياه الواردة الى سورية عبر نهر الفرات بما يحمل ذلك من آثار اقتصادية كارثية.
- نقص في الموارد المالية حدت من قدرة الحكومة على تحسين دخل العمل وبالتالي ارتفعت الفجوة بين بين الرواتب والأجور وتكاليف المعيشة.
- عدم توفر قواعد البيانات اللازمة لوضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالحد من الفقر واللامساواة وبالتالي صعوبة تحديد البرامج الاستهدافية وتلبية احتياجات الفئات السكانية.
- ضعف التنسيق بين بين الجهات الحكومية وعدم وجود الربط الشبكي بينها.

الشباب

يتم العمل على تنفيذ برامج حماية وتمكين الشباب وتهدف هذه البرامج الى خلق بيئة تمكينية وحمائية للشباب من مختلف جوانب الرعاية والتكوين الأخلاقي والثقافي والمعرفي والمهني، وتنمية القدرات ودعم مشاركتهم الاجتماعية الفعالة، بما يحقق صون حقوقهم وسلامة نمائهم وتحصينهم ضد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. كما تقوم الحكومة بتنفيذ برامج تهدف إلى ضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الاجتماعية بدون تمييز وفيما يلي أبرز ما تم العمل عليه:

- تأسيس مراكز تمكين للشباب، ومراكز الريادة الطلابية وذلك بهدف زيادة قابليته توظيف الشباب وتحسين وصولهم إلى الفرص المتاحة بسوق العمل إضافةً إلى تقديم خدمات توظيف من خلال توفير التدريب المهني ذو الجودة العالية وبناء القدرات وتوفير الدعم بمجال ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والشركات الناشئة وتقديم خدمات التعليم المستمر والتشبيك مع أرباب العمل.
- العمل على برنامج تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال ملتقيات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وربطها بأهداف التنمية المستدامة، بمشاركة جهات من القطاع العام والخاص والأهلي.
- معارض التوظيف: يتم العمل على تنظيم معارض توظيف لربط الباحثين عن الفرص مع مقدمي الفرص من القطاع الخاص.
- برنامج دعم الخريجين الجدد: استهدف البرنامج خريجي الجامعات والمعاهد وعمل على تعزيز قدرة الكوادر الشابة على النفاذ بشكل أسهل إلى سوق العمل من خلال تقديم التدريبات اللازمة لدخولهم لسوق العمل.
- تشكيل الفريق الوطني لإدارة وتيسير جلسات الحوار لتعزيز ثقافة الحوار بين أبناء المجتمع السوري وإيجاد الحلول للقضايا الوطنية وقضايا الشباب والمساهمة في اتخاذ القرار من القاعدة إلى القيادة.
- تم افتتاح مكاتب تشغيل في المدن الصناعية مثل (عدرا وحسياء) تقدم فيهما الخدمات العمالية لأرباب العمل والعمال بما يختصر الوقت والجهد ويحقق سرعة إنجاز المعاملات.
- تم في العام 2017 إصدار نظام تشغيل النساء، الذي يوفر ضوابط وأطر لمزاولة النساء للعمل وتحقيق المعايير التي تراعي أوضاعهن وتوفير بيئة عمل لائقة لهن.
- تم إنجاز مسودة صك تشريعي لتعديل قانون العمل رقم /17/ لعام 2010.
- العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصدار القانون رقم /8/ لعام 2021 الذي ينظم إحداث مؤسسات التمويل متناهي الصغر بهدف تسهيل وصول صغار المدخرين للتمويل وتشجيعهم على تأسيس مشاريع
- تعمل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وبشكل مستمر على تنفيذ مجموعة من اللقاءات والدورات التدريبية للشباب حول دعم وتعزيز المشاركة بكافة أوجهها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على تنفيذ دورات توعية، مع التركيز على قضايا المواطنة الفاعلة والتماسك الاجتماعي وأدوار الشباب في مرحلة إعادة

- الإعمار، كما أن جميع البرامج والأنشطة التي أطلقها الاتحاد الوطني لطلبة سورية تسعى إلى تعزيز حضور ومشاركة الشباب الفاعل في بناء الفرد والمجتمع.
- وبالمقابل تبرز جملة من التحديات أو المعوقات في مجال تمكين الشباب نورد منها:
- محدودية الموارد المتاحة بسبب الآثار الاقتصادية للحرب، وأثر التدابير الانفرادية القسرية ضد الشعب السوري وما رتبته من آثار ذلك على جودة وكفاية الخدمات المقدمة.
 - الأضرار على القطاعات الاقتصادية وما رافقه من تبعات على برامج تنشيط وتنظيم سوق العمل والحاجة للتوسع في برامج تمكين الأفراد على توليد الدخل.
 - بطالة مرتفعة للشباب
 - ضعف البرامج الاجتماعية التي تدمج الشباب بالمجتمع وتؤهلهم إلى سوق العمل مع الضعف في منظومة القيم والأخلاق والصراع الفكري والثقافي الذي يعيشه الشباب.
 - انخفاض مستوى التعليم في المراحل المدرسية أو الجامعية بسبب الحرب الإرهابية على سورية وجائحة كورونا والحصار المفروض ونقص الكوادر التدريسية، وفرض العقوبات على المواقع التعليمية الإلكترونية المتنوعة.
 - انقطاع عدد كبير من الشباب عن الدراسة بسبب اضطرارهم للعمل وإعالة عائلتهم.
 - هجرة الشباب بطرق شرعية أو غير شرعية بسبب الظروف التي تعاني منها سورية
 - تأثير جائحة كورونا وما تسببت منه من انقطاع التدريس والعمل وتوسيع فجوة اللامساواة.
 - عدم مواكبة المؤسسات للتطور وعدم قدرتها على تلبية حاجات ورغبات الشباب ومواءمتها للعصر الجديد وأدواته.
 - تعثر نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بسبب الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

الأشخاص ذوي الإعاقة

- لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومكافحة التمييز ضدهم اعتمدت الحكومة برامج وإجراءات أهمها:
- صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /35/ تاريخ 2022/7/27م المتضمن آلية التعيين أو التعاقد للأشخاص ذوي الإعاقة لدى الجهات العامة وذلك بعد العرض على لجنة المواءمة ووفق النسبة التي حددها قانون العاملين الأساسي (على ألا تتجاوز 4% من الملاك العددي للجهة العامة).
 - تم اعتماد الخطة الوطنية للإعاقة لعام 2022 حيث تضمنت العديد من البرامج والمشاريع المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والرفع من سوية الخدمات المقدمة لهم.
 - يتم العمل حالياً على تعديل القانون رقم /34/ لعام 2004 ليكون أكثر انسجاماً مع الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الحكومة السورية عام 2009.

- كما يقوم الاتحاد الوطني لطلبة سورية من خلال لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة التابعة له بمتابعة أوضاع جميع الطلبة ذوي الإعاقة وتأمين احتياجاتهم التعليمية والاجتماعية وخصص حيز لهم في السكن الجامعي وأتاح لهم الاستفادة من جميع الأندية الرياضية ويعمل على إدماجهم وتمكينهم بحسب اختصاصاتهم واهتماماتهم.
- تم إبرام مذكرات تعاون مع الجمعيات الفاعلة بمجال الإعاقة لتقديم الخدمات لمعاهد الإعاقة في معظم المحافظات وذلك سعياً للنهوض بنوعية الخدمات المقدمة للمستفيدين من هذه المعاهد من خلال تطبيق برامج دعم نفسي واجتماعي وتقديم المشورة للأسر وتقديم الدعم الطبي اللازم.
- مذكرات تفاهم مع عدة مصارف لتقديم قروض للأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة فائدة منخفضة عن طريق الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية.

وحول أبرز التحديات أو المعوقات التي تمت مواجهتها في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم نورد الآتي:

- ارتفاع نسب الإعاقة بسبب الحرب الإرهابية على سورية.
- التدابير الانفرادية القسرية ضد الشعب السوري أدى إلى صعوبة تأمين الخدمات.
- نقص الموارد ونهبها من قبل القوات الأمريكية والتركية المتواجدة بشكل غير شرعي.
- نقص التمويل.

الصحة الإنجابية:

منذ بداية عام 2000 برزت الصحة الإنجابية كإحدى الأولويات الأساسية التي عني بها البرنامج القطري المنفذ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بهدف تقديم الرعاية الصحية للنساء في سن الإنجاب خلال دورة الحياة. رغم انخفاض عدد الخدمات الصحية المقدمة من قبل كوادر الصحة بسبب أثار الحرب الإرهابية على سورية وخروج عدد كبير من المراكز الصحية عن الخدمة، الا انه تم تدارك الفجوة من خلال التشبيك مع القطاع الأهلي والخاص لضمان استمرار تقديم الخدمة في المناطق صعبة الوصول مع الإشارة الى ان عدد المراكز الصحية العاملة في عام 2021 نحو 1169 مركز صحي، حيث تشكل خدمات رعاية الحامل وتنظيم الأسرة والتوليد الطبيعي والكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم محور عمل هذه المراكز. كما يقوم على تقديم هذه الخدمات كوادر صحية مدربة تخضع لتدريب مستمر لضمان تحسين نوعية الخدمات المقدمة.

وتعد سياسات الصحة الإنجابية أساس في عمل وزارة الصحة عموماً، وفي العام 2022 تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والطفل والمراهقين 2022-2025، وكانت مستندة الى النهج القائم على حقوق الإنسان وبما يضمن الالتزام بالمادة 22 من دستور الجمهورية العربية السورية " تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة، وتحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي). استهدفت الاستراتيجية فئات النساء (15-49) سنة، والأطفال والشباب (10-19) سنة.

- يتم تقديم كافة الخدمات وفق البروتوكولات الصحية المعتمدة والقائمة على نهج حقوق الإنسان (تقديم الخدمة بأفضل جودة ممكنة، الاستطباب المجاني، السرية، ومراعاة الخصوصية)، وتم إنشاء آلية لرصد أداء العاملين ونوعية الخدمات والمساءلة.

- تم إجراء مراجعة شاملة لقانون الأحوال الشخصية وتم تعديله بالقانون (4) لعام 2019، والقانون (20) لعام 2019، بما يتناسب مع إزالة الأحكام التمييزية فيه، وبما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، وشملت التعديلات أموراً عدة في مقدمتها: الزواج (إذ تم رفع سن الزواج للفتى والفتاة إلى سن الثامنة عشر)، والطلاق، والحضانة والوصاية.
- إجراءات لضمان حصول الأزواج على خدمات ومعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الإنجابية حيث تم تعزيز دور عيادات الفحص الطبي قبل الزواج في توفير المشورة حول الصحة الإنجابية والجنسية وذلك عبر تأهيل الكوادر الصحية في هذه العيادات لتقديم المشورة والتثقيف الصحي حول مواضيع الصحة الإنجابية ومخاطر زواج الأقارب وحول الوقاية من أكثر الأمراض الوراثية والسارية بهدف بناء أسرة سليمة، كما تقدم المراكز الصحية الأولية الخدمات المطلوبة في عيادات تنظيم الأسرة لكلا الجنسين الذكور والإناث. ويتم العمل حالياً من قبل وزارة الصحة على وضع استراتيجية الرعاية الطبية قبل الزواج، كما أنجزت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان كلاً من دليل المقبلين على الزواج ودليل التوافق بين الأزواج بهدف التوعية بالجوانب القانونية والاجتماعية والصحية المرتبطة بتكوين الأسرة والحفاظ على استقرارها وتماسكها.
- تم وضع دليل صحة المراهقين، كما تم إعداد مدربين لتنفيذ جلسات توعوية للمراهقين في جميع المحافظات السورية. ويتضمن الدليل التغيرات بسن المراهقة والصحة النفسية والجنسية والإنجابية وأنماط الحياة الصحية والوقاية من التدخين والإدمان الكحولي، ويتم التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات واللجنة الوطنية لمكافحة التدخين حيث يتم العمل على رفع الوعي بمخاطر هذه الظاهر في معاهد ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتنفيذ دورات تدريبية للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في معاهد ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- يلعب الاتحاد الوطني لطلبة سورية بصفته عضواً في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات دوراً توعوياً هاماً بين شريحة الشباب في الحد من انتشار هذه الظاهرة من خلال الورشات الحوارية والندوات التوعوية والأنشطة التفاعلية التي يقيمها في جميع الجامعات السورية بالشراكة مع الجهات ذات الصلة. كما يقوم الاتحاد بصفته عضواً في اللجنة الوطنية للسلامة المرورية بتنفيذ الأنشطة المرورية والندوات التوعوية المرتبطة بالسلامة المرورية.
- تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض الإيدز وتتضمن جزء منها حول الحقوق وواجبات مرضى الإيدز 2020-2024، وطورت وزاره الصحة بروتوكول العلاج لمرضى الإيدز وحالياً تقوم بتحديث هذا البروتوكول وهو يشمل مرضى الإيدز والشركاء الجنسيين كوقاية، وكذلك تأمين الأدوية للأطفال المصابين. وتقوم اللجنة الوطنية لمكافحة مرض الإيدز بالعمل مع المنظمات الشعبية والأهلية على نشر التوعية في المجتمع للحد من انتشاره من خلال الندوات وورشات العمل والأنشطة التفاعلية.
- تم اعتماد قوانين وبرامج تضمن حصول النساء وضحايا العنف على الحماية والعناية الصحية والنفسية والتحويل إلى الجهات المختصة ومنها الجهات الصحية والعدلية والشرطة، حيث تقوم وزارة الصحة بتقديم الخدمات الصحية لجميع المواطنين ومن ضمنهم من يتعرض للعنف حيث يتم تحويلهم سواء من وزارة الداخلية أو وزارة العدل لتلقي العلاج المناسب في أقرب مشفى أو وحدة صحية لهم.
- تم إنجاز نظام إدارة الحالة والخدمات الاجتماعية المتكاملة بشكل تجريبي خلال عام 2017 التي تستهدف ضحايا العنف بكافة أشكاله من النساء والأطفال وذلك بالتعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة بهدف الإبلاغ عن

حالات وتوفير الأمن والحماية اللازمة لها من خلال حزمة من التدخلات الاجتماعية والنفسية حسب الاحتياج وخصوصية كل حالة بما يساهم في تأهيلها وتمكينها لاحقاً وإعادة دمجها في المجتمع وتم وضع واعتماد الآلية التنفيذية لها (نظام إدارة الحالة) الذي يسمح بوضوح الإجراءات وتوسيع قاعدة مشاركة الجهات الأهلية في معالجة الحالات ومتابعتها وتقديم الدعم اللازم لها.

- يتم العمل على مشروع قانون للحماية من العنف الأسري وهو في مرحلة إجراءات المناقشة والتصديق مع الجهات التشريعية، حيث يهدف إلى حماية أفراد الأسرة من جميع أشكال العنف الواقعة ضمن نطاقها، والحد من انتشاره، والوقاية منه، ومعاقبة مرتكبيه، والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، وتقديم الرعاية اللازمة للضحايا.
- وتتمثل أبرز التحديات التي واجهتها الدولة في مجال ضمان حقوق الصحة الإنجابية وتوفير خدمات الصحة الإنجابية بـ:
 - خروج عدد كبير من المراكز الصحية عن الخدمة بسبب أعمال التخريب والدمار الممارسة من المجموعات الإرهابية.
 - التدابير الانفرادية القسرية ضد الشعب السوري، والحصار الجائر التي سببت في عدم القدرة على استيراد التقانة الحديثة من التجهيزات الطبية والمواد الأولية للصناعة الدوائية وعدم القدرة على صيانة التجهيزات الطبية.
 - هجرة الكوادر والكفاءات نتيجة الظروف الأمنية
 - استشهاد عدد من مقدمي الخدمة، والممارسات التنكيلية من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، وتضرر منظومة الإسعاف وأعمال التخريب للبنى الصحية.
- وحول أبرز الأولويات والاتجاهات الناشئة في مجال ضمان حقوق الصحة الإنجابية وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتوفير الخدمات لجميع السكان:

- التأكيد على جودة الخدمات الصحية المقدمة
- توفير الموارد البشرية والمادية من تجهيزات ومستلزمات وكوادر بشرية مدربة.
- زيادة أجور العاملين بشكل عام وفي القطاع الصحي بشكل خاص.
- التنسيق بين القطاعات المختلفة ضمن بروتوكولات عمل موحدة.
- التوعية المستمرة بالخدمات الصحية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة.

الدروس المستفادة:

المسألة السكانية تحتاج الى نوع جديد من التخطيط الاستراتيجي للدفع باتجاه تبني سياسة سكانية تراعي خصوصية كل محافظة سورية. وهذا ما تعمل عليه الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية الرسمية والأهلية من خلال إعداد مشروع تحديث وثائق السياسة السكانية المحلية في المحافظات السورية بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في سورية وبحيث يستهدف هذا المشروع:

- الاستمرار بالعمل الجاد المستجيب لعودة السكان واستقرارهم في اماكن اقامتهم المعتادة قبل الحرب، بهدف استدامة التجمعات السكنية والحفاظ على نسيجها الاجتماعي المتنوع والتي تشمل جميع الشرائح السكانية على كامل الجغرافية السورية

- تلبية احتياجات كافة الشرائح والاهتمام بشكل خاص بحماية النساء والأطفال والشباب والمعرضين للأخطار المتزايدة، ضمن رؤية تنموية تستند الى ما تحقق قبل الحرب من انجازات تنموية وردم الفجوات التي حدثت خلالها تشارك فيها المؤسسات الحكومية والأهلية قضايا النوع الاجتماعي وقضايا الشباب في صياغة السياسات وتنفيذها بما فيها الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق للشباب وتوفير البيانات اللازمة حسب النوع والجنس.
- إيلاء الأولوية لتحسين امكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإيجابية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة لجميع النساء، وتقديم خدمات الحماية وخاصة للنساء المعنفات ضمن الاسرة والمجتمع.
- تلبية احتياجات المسنين في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ووضع سياسات للشيخوخة النشطة في مختلف المجالات بالإضافة الى السياسات التي تشجع الممارسات الصحية في سن الشيخوخة، وأيضاً احتياجات الأطفال وذوي الاعاقة.
- استعادة المؤشرات التنموية في مجال التعليم والصحة والعمل.
- توفر قاعدة معلومات سكانية محدثة وموثوقة بهدف المتابعة والرصد لتحقيق الاولويات الوطنية والدولية في مجال التنمية المستدامة وترابطاتها مع توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994.

رسائل التقرير الوطني للمضي قدماً نحو تحقيق التنمية السكانية والوفاء بالتزامات قمة نيروبي للسكان والتنمية
تتضمن:

1. تقديم التمويل لسورية ودعم برامجها الوطنية ذات الصلة بالمسألة السكانية.
2. الرفع الفوري وغير المشروط لكل التدابير الانفرادية القسرية ضد الشعب السوري.
3. مراعاة الخصوصية الاجتماعية لكل دولة وعدم محاولة فرض أية أفكار تتناقض مع ثقافتها الوطنية والاجتماعية.
4. دعم مشاريع التعافي المبكر وإعادة الاعمار والخطط الوطنية لإعادة مسار التنمية في سورية.